

نفسه ، اصبح لا يرى - وقد يكون بالاتفاق مع كارتر الذي يقرأ التوراة ، ويقرأ القانون الدولي أيضا - في هذه الادعاءات الارثية ، ما يمنحه الوقت الكافي لاتمام عمله ، وخاصة أن القوانين الدولية المتعامل بها داخل الامم المتحدة - هي قوانين « لاسامية » ولا تعترف بقوانين حصر الارث التي يتعامل بها اله اسرائيل - وخاصة في قراراتها التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ والصادرة عنها .

ولهذا ، فقد عمد منحيم بيغن الى طرح النظريات الجيو - سياسية التي تتبناها حركة « ارض اسرائيل الكاملة » ، الى جانب النظريات « الجيو - تورانية » ، بالاضافة الى القوانين الدولية ، بعد ان اكتشف انها تورث الشعب اليهودي فلسطين كلها ، وفقا « لحصر الارث » للدولة العثمانية الميتة . وان كانت هذه القوانين تهضم الشعب اليهودي حقه ، بايجاد شريك له ، غير معترف بينوته ، ومنحه نصف « الارث الالهي » ، للمملكة الهاشمية ، في شرق الاردن .

وقد انتدب بيغن لهذه المهمة ، بعد توليه زمام الحكم مباشرة ، احد زملائه السابقين في قيادة « اتسل » ، واحد مؤسسي حركة « ارض اسرائيل الكاملة » ومنظرها الاول ، الراهبي المعروف شموئيل كاتس ، لوضع خطة اعلامية واسعة ، لشرح هذه النظريات والقوانين ، على اوسع نطاق ، تمهيدا لتنفيذ سياسته المستقبلية تجاه الفلسطينيين شعبا وكيانا وارضا .

اما نظريات شموئيل كاتس الجيو - سياسية التي يتبناها ، والتي كان ينشرها في مقالاته بعد تاسيس حركة « ارض اسرائيل الكاملة » ، لتدعيم مواقفه ، ومن ثم في كتابه « ارض الصراع » ، فتعتمد على الفلسفة

الفلسطينية المحتلة ، ولن تعترف حتى بمجرد وجود شعب فلسطيني . ولن تسمح باقامة دولة فلسطينية حتى في الضفة الشرقية للاردن والتي لا تزال تعتبرها هي الاخرى « جزءا لا يتجزأ من ارض اسرائيل » وان كان الانجليز قد « انتزعوها لكي يقيموا عليها المملكة الاردنية الهاشمية » ، الا مكروهة ، ولن يكرهها على ذلك الا العرب ، ولا طريق الى اكرامها الا القوة . القوة العربية وبكل اشكالها مجتمعة وفي آن واحد .

اما بالنسبة لاسرائيل ، فهي ليست في حاجة الا لبعض الوقت فقط ، لازدراء الاراضي التي احتلتها ، جيدا ، الى ان تصبح جزءا عضويا من جلدنا ولحمها وخلاياها . بمنح « سكانها » العسرب « حقوقا » متساوية مع « المواطنين » اليهود - ، ثم تطبيق القانون الاسرائيلي عليهم ، ومن ثم استكمال استيطانها ، وبالتالي تهويدها ، ولا حاجة لاصدار قرار حكومي بضمها ، اذ « هي جزء لا يتجزأ من اسرائيل » على حد تعبير بيغن - وحكومته ، ولكي تبقى حدود اسرائيل الغير كاملة ، مجرد خطوط وقف اطلاق نار مع شرقي الاردن ، وهو « الجزء الذي اقتطع من ارض اسرائيل الكاملة » وفقا للنظرية الصهيونية وخاصة الجابوتينسكية والبيغنية منها . ولم يحن الوقت بعد لوضع الحدود النهائية « للدولة اليهودية » .

ولسنا في حاجة لاستعراض كسل الادعاءات البيغنية والصهيونية التوراتية ، التي لم ننفك عن سماعها منذ المؤتمر الصهيوني الاول عام ١٨٩٧ في بازل ، وانتهاء في « المؤتمر الصهيوني البيغني الكارتري » في البيت الابيض في ١٩ - ٢٠ - ٧ - ١٩٧٧ عن « الحق التاريخي لليهود على ارض اسرائيل » في فلسطين ، والذي تضمنه حصر الارث الالهي لهم . اذ يبدو ان منحيم بيغن